الاقتصاد الجزائري وتحديات الأمن الاقتصادي في ظل الأزمات الراهنة

The Algerian economy and economic security challenges in light of the current crises

سعدوني محمد [1*]، بوكراني راضية [2]

[1] جامعة طاهري محمد- بشار (االجزائر)، sadouni.mohammed@univ-bechar.dz

[2] جامعة طاهري محمد- بشار (االجزائر)، boukrani.radhia@univ-bechar.dz

تاريخ الاستلام: 2021/12/11 تاريخ القبول: 2022/05/31 تاريخ النشر: 2022/06/02

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى البحث في التحديات التي تواجه الاقتصادي الجزائري في ظل الأزمات الراهنة وانعكاساتها على تحقيق الأمن الاقتصادي، حيث تعرضت الجزائر كغيرها من دول العالم إلى صدمات اقتصادية تفاقمت مع انتشار جائحة كورونا، بالإضافة إلى ما ترتب عن تراجع أسعار النفط منذ المنتصف الثاني لسنة 2014، بالإضافة إلى النزاعات والاضطرابات التي تعرضت لها العديد من دول الجوار في إطار التحول السياسي، كما تبحث هذه الدراسة في الاستراتيجيات المتبعة لمواجهة هذه التحديات.

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، وخلصت النتائج إلى ضرورة إعادة ضبط السياسات الاقتصادية بهدف تصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية من خلال إصلاحات هيكلية واسعة النطاق.

الكلمات الدالة: الأمن الاقتصادي، الصدمات الاقتصادية، أسعار البترول، الاقتصاد الجزائري، جائحة كورونا

تصنيفات JEL : P24، H56

Abstract :

This study seeks to examine the challenges facing Algeria's economy in the current crises and their implications for achieving economic security. Algeria, like other countries in the world, has been hit by economic shocks that have worsened with the spread of the coronavirus pandemic, in addition to the consequences of oil prices decline since the second half of 2014, as well as the conflicts and unrest experienced by many neighboring countries in the context of the political transition.

The study also examines strategies to address these challenges. The analytical descriptive approach was adopted in the study. The findings concluded that economic policies should be restructured with a view to correcting macroeconomic imbalances through broad structural reforms.

Keywords: Economic security، economic shocks، oil prices، the Algerian economy، the Corona pandemic

JEL Classification Codes: H56 ،P24

[*] المؤلف المرسل.

المقدمة

إن سرعة التحولات في المشهد الجيو-سياسي العام أفرز حربا من نوع آخر بدأت تلوح معالمها في الأفق وهي الحرب الاقتصادية بين دول العالم، حرب بين الدول الصناعية نفسها من جانب وحرب بين الدول الصناعية والدول النامية من جانب آخر، ومن ابرز مظاهر الاستعداد لها قيام التكتلات الاقتصادية وإنشاء منظمة التجارة العالمية، كما تعمل ثورة الاتصالات وسرعة نقل الوسائط المعلوماتية عبر شبكة الانترنت على عمليات التجسس الاقتصادي واختراق أمن المعلومات وخاصة امن المؤسسات الوطنية الكبيرة.

إن هذه التطورات والأخطار القادمة على مستوى الأداء الاقتصادي تستلزم ضرورة أن تصبح السياسات الاقتصادية أكثر فاعلية لمواجهة مختلف الأخطار ومنها عدوى انتقال الأزمات التي أصبحت سمة العصر الحديث.

وشهد عام 2020 انكماشا اقتصاديا غير مسبوق في التاريخ الحديث في ظل الأزمات الصحية والاجتماعية التي عاشها العالم نتيجة انتشار جائحة كورونا الذي نتج عنه تراجع الناتج الإجمالي العالمي بنسبة 3.5٪، كما خسر العالم 255 مليون وظيفة (صندوق النقد العربي، 2021)، كما شهدت أسواق الطاقة الدولية تراجع كبير في أسعار النفط مما زاد من تفاقم الأزمة وحد من فرص إدارتها من خلال حزم التحفيز المالية.

وفي هذا السياق تأتي أهمية سعي الجزائر على تأمين أمنها القومي من خلال التركيز على قضايا الأمن الاقتصادي بهدف مواجهة مختلف التحديات القائمة، حيث تواجه الجزائر حاليا أزمة مركبة تمثلت في تداعيات جائحة كورونا من جهة وانهيار أسعار النفط من جهة أخرى، مما يتطلب الأمر حسن إدارتها بشكل يخفف من وطأتها ويعمل على احتوائها.

إن الثروات الطبيعية وعلى رأسها النفط تشكل درعا واقيا للاقتصاد الوطني وذخيرة إستراتيجية للأجيال القادمة مما يستوجب حسن توظيف عوائدها باستثمارها في المشاريع التنموية التي تساهم في تنويع هيكل الاقتصاد الوطني وفي تطوير النظم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتقنية.

إن قصور السياسات الاقتصادية وعدم فاعليتها زاد من الضعف البنيوي للاقتصاد الجزائري، حيث يشهد أداء النمو الاقتصادي على الآجل الطويل تباطؤ مدفوعا بتقلص القطاع العام، وبالتالي فقد أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من العجز المزدوج وإجراء إصلاحات هيكلية تعزز النمو بقيادة القطاع الخاص.

الإشكالية :

انطلاقا مما سبق وللإلمام أكثر بجوانب الموضوع ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

- **ما هي سبل مواجهة تحديات الأمن الاقتصادي الجزائري في ظل الأزمات الراهنة؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية يتعين علينا الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو الأمن الاقتصادي؟

- ما هي التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري؟
- ما هي السبل أو الاستراتيجيات لمواجهة هذه التحديات الراهنة؟

أهمية الموضوع وأهداف الموضوع:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الأمن الاقتصادي وما يحمله من دلالات ومن أهمية وحجم التحديات التي تواجه الجزائر على جميع الأصعدة، كما تهدف الدراسة إلى تبيان خطورة ما يحيط بالجزائر من تهديدات على الصعيد الإقليمي.

منهج وحدود الدراسة:

استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض وتحليل مختلف التحديات التي تواجه الأمن الاقتصادي الجزائري، كما تم حصر التحولات التي تتعرض لها الجزائر في انخفاض أسعار النفط وتداعيات جائحة كورونا، إضافة إلى التحولات الإقليمية في دول الجوار (ليبيا وتونس ومالي) وما حملته من تهديدات زادت من تفاقم المشاكل الاقتصادية والأمنية التي تتعرض لها المنطقة.

هيكل الدراسة:

تماشيا مع أهداف الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى :

- مفهوم الأمن الاقتصادي
- الاقتصاد الجزائري في خضم التحولات الاقتصادية والجيو -استراتيجية.
- سبل مواجه مختلف التحديات.

1- مفهوم الأمن القومي والأمن الاقتصادي:

تعني كلمة – **الأمن**- بشكل عام ،كل التدابير التي يتبعها مجتمع ما أو مجموعة من المجتمعات (الأمن الجماعي) لحماية البقاء، من خلال تهيئة عوامل الاستقرار وتنمية وتطوير القدرات بما يحمي المصالح القائمة ويعزز المصالح التي تسعى لتحقيقها، ويتمحور هذا المفهوم حول فكرة الدفاع عن البقاء ضد الأخطار الخارجية (العسكرية والاقتصادية والبيئية) وأيضا الداخلية أو أية أخطار أخرى تهدد هذا البقاء.

و لقد وسع " باري بوزان " (عيسى، 2011، صفحة 31) نظرية الأمن نحو الأبعاد التالية:

- الأمن المجتمعي: يتعلق بحماية الهوية والمعتقدات.
- الأمن العسكري: يتعلق الأمر بالقدرات الدفاعية واتجاهات الدول من حيث النوايا والمقاصد.
- الأمن السياسي: الاستقرار التنظيمي للدول والحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.
- الأمن الاقتصادي: يتضمن الحفاظ على الموارد المالية والأسواق وتحقيق مستويات مقبولة من الرفاه الاقتصادي.
- الأمن البيئي: يتعلق الأمر على المحافظة على المحيط كأساس تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

أما **الأمن القومي** في مفهومه الشامل يقصد به حالة من الاستقرار تتمتع بها الدولة والنظام الحاكم، بحيث يمكن تحقيق النمو والتطور والبقاء لهذه الدولة جملة المبادئ والقيم النظرية والأهداف الوظيفية والسياسات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة وسلامة أركانها ومقومات استمرارها واستقرارها وتلبية احتياجاتها وضمان قيمها ومصالحها الحيوية وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة داخليا وخارجيا مع مراعاة متغيرات البنية الداخلية والإقليمية والدولية.

أما أبعاد الأمن القومي يمكن إيجازها على النحو التالي: (العزازي، 2015)

- البعد العسكري: هو أكثر الأبعاد أهمية بحيث يؤدي اختلاله الى انهيار الدولة وتعرضها إلى أخطار جمة، كما يرتبط هذا البعد ارتباطا وثيقا مع باقي الأبعاد الأخرى.
- البعد السياسي: يتعلق الأمر هنا بالمحافظة على الكيان السياسي للدولة من خلال العمل على تماسك الجبهة الداخلية وتحقيق السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية من جهة، وما مدى تطابق وتعارض مصالح الدولة من كافة النواحي مع أطماع ومصالح القوى الإقليمية والعظمى من جهة أخرى.
- البعد الاقتصادي: الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له.
- البُعد الاجتماعي: يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء.
- البُعْد المعنوي أو الأيديولوجي: الذي يؤمّالفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.
- البُعْد البيئي: يضمن التأمين ضد أخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظاً على الأمن.

أما **الأمن الاقتصادي** فهو جزء من مفهوم أشمل للأمن، إذ من المعروف أن المصالح الاقتصادية للمجتمعات وللطبقات داخل المجتمع كانت باستمرار مصدرا للتوترات (الاختلالات الأمنية). (حافظ، 2001، صفحة 35)

ويمكن تعريف الأمن الاقتصادي للمواطن ليشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج والتعليم وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة. وهناك من عرف الأمن الاقتصادي بأنه يعني التنمية، إذ أن ظاهرتي الأمن الاقتصادي والتنمية مترابطتان بحيث يصعب التمييز بينهما، فكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، وكلما نظم المجتمع أموره الاقتصادية مد نفسه بما يحتاج إليه فان درجة مقاومته للمهددات الخارجية سوف تتزايد بدرجة كبيرة والتنمية-كما هو معروف- مفهوم مركب، فهي عملية وليست حالة واتجاها مستمرا في النمو ولا وضعا طارئا، كما أنها آلية ووسيلة لتحقيق أهداف مرحلية ضمن إطار غايات إنسانية وحضارية ذات أبعاد مجتمعية. (الزازية، 2011، صفحة 53)

2- الاقتصاد الجزائري في خضم التحولات الاقتصادية والجيو-استراتيجية:

يقف الاقتصاد الجزائري على مشارف تحولات جذرية لها انعكاسات اقتصادية أساسية على مستقبل التنمية والنمو، فإلى جانب التحديات المتصاعدة منذ مطلع القرن 21، فإضافة إلى انخفاض أسعار النفط وما أفرزته من تداعيات، جاءت التطورات الخطيرة التي شهدتها الساحة العربية والإقليمية التي تمثلت في بروز العديد من بؤر التوتر والصراع في كل من اليمن وسوريا ومصر وليبيا وتونس، ومالي والتي كانت لها انعكاسات كبيرة على الاستقرار في المنطقة والتي ساهمت في تراجع الأداء الاقتصادي للاقتصاديات العربية بأكملها والاقتصاد الوطني على وجه الخصوص، وشهد مطلع 2020 تفشي فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19" حول العالم، وما تركه من تداعيات على الاقتصاد الجزائري والعالمي على حد السواء.

2-1- المستجدات الاقتصادية:

تعرف البيئة الاقتصادية للجزائر تغيرات كبيرة نتيجة عوامل أساسية دخلت على الساحة الاقتصادية العالمية منذ سنة 2014، وأضافت أعباء جديدة إلى الأعباء المترتبة عن بطء نمو الاقتصاد العالمي، ويمكن حصر أهم هذه المستجدات في عاملين أساسين:

2-1-1- أزمة الانخفاض الحاد في أسعار النفط:

رغم جهود تنويع مصادر الدخل إلا أن النفط لا زال عنصرا مهما في تحديد مسارات النمو ولاسيما في الدول المصدرة له، على غرار الجزائر التي يعاني اقتصادها عدة مشاكل هيكلية تعزى إلى سوء استغلال الريوع المتراكمة في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، حيث أن الاقتصاد شديد الاعتماد على النفط والغاز، الذي شكل ما نسبته 19% من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري سنة 2018 و40 % من الموازنة العامة لنفس السنة، فيما شكلت صادرات النفط 94 % من صادرات البضائع سنة 2017 (الشكل 01).

الشكل 01: انخفاض الحاد في أسعار النفط

المصدر: بنك المعلومات لمؤشرات التنمية العالمية في البنك، صندوق النقد الدولي.

وكانت قد تراجعت الأسعار بأكثر من النصف منذ المنتصف الثاني من سنة 2014 والتي لازالت مستمرة نتيجة العرض النفطي الكبير بين الدول المصدرة للنفط، وتحتاج الجزائر إلى سعر 135 دولار للبرميل كسعر للتعادل المالي بالنسبة لميزانية سنة 2021، وهذا حسب توقعات صندوق النقد الدولي.

الشكل 02: سعر التعادل المالي للنفط

المصر: صندوق النقد الدولي،2021

-الايرادات العامة: تكبدت الجزائر خسائر كبيرة في إيرادات التصدير وضغوط على المالية العامة، مما حد من زخم النمو المحقق في السنوات السابقة كما أثر على معدلات الإنفاق في المشروعات المخططة والجاري تنفيذها، وجاءت المحصلة العامة لمعدل النمو الاقتصادي ضعيفة جدا سنة 2019، إذ لم تتجاوز نسبة 0.8٪ لتتقلص إلى -5.5٪ سنة 2020 بسبب تداعيات تراجع أسعار النفط وجائحة كورونا.

الشكل 03: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (%).

المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2020

-التضخم: شهد معدل التضخم ارتفاعا متصاعدا (الشكل 04) نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار وتهاوي القدرة الشرائية للدينار الجزائري وانخفاض سعر صرفه مقابل الدولار واليورو.

الشكل04: معدل التضخم

المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2020

-الاحتياطات الرسمية: ونتيجة تراجع أسعار البترول، تراجع الاحتياطي الرسمي من العملة الصعبة نتيجة تآكله من سنة إلى أخرى بسبب تنامي الواردات وعدم وجود بدائل أخرى للتنويع الاقتصادي، الشيء الذي أدى إلى انخفاض عدد أشهر تغطية الاحتياطات للواردات(الشكل 05) مما يعرض الجزائر إلى الوقوع في خطر الاستدانة الخارجية ما لم يتم تدارك الأمر.

الشكل05: الاحتياطات الرسمية

المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2020

وكانت الأزمة الاقتصادية قد أجبرت السلطات العمومية الدخول في معركة السيطرة على الواردات بعد أن استنزفت الاحتياطات النقدية نتيجة ارتفاع تكاليفها السنوية في محاولة لاحتواء الاختلالات المالية المزمنة.

و انعكس تراجع الجباية البترولية بشكل واضح على أداء الموازنة العامة، حيث تفاقم العجز الكلي في الجزائر من 9.7 ٪ سنة 2019 إلى 16.4٪ سنة 2020 مع توقعات ببقائه بنفس النسبة سنة 2021، مما ترتب عليه ارتفاع للدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث من المتوقع أن يصل إلى 66.6٪ سنة 2021 بعدما كان 57,2٪ سنة 2020.

الشكل 06: الدين الاجمالي الحكومي أو عجز الموازنة العامة في الجزائر.

المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2020.

2-1-2- أزمة جائحة كورونا (Covid-19):

1. تحول جائحة كورونا من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية :

فيروس كورونا (كوفيد-19- المستجد) هو سلالة جديدة من الفيروسات التاجية حيث تكمن خطورته في أنه يتسبب بإصابة البشر بعدوى تنفسية، ظهر هذا الفيروس للمرة الأولى في ديسمبر 2019 في الصين. وعلى الرغم من أنه وباء يفترض أنه يؤدي إلى أزمة صحية تضر بالأنظمة الصحية للدول إلا أنه تسبب في أضرار جسيمة للاقتصاد العالمي وانجرت عنه العديد من الصدمات الاقتصادية. ويرجع هذا إلى أن الدول الأكثر تضررا من الفيروس كانت من ضمن قائمة أكبر عشرة اقتصاديات في العالم وهي الصين، الولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، فرنسا وإيطاليا، حيث تمثل هذه الدول 60% الناتج المحلي الإجمالي (العرض والطلب العالميين)، 65% من التصنيع و41% من الصادرات الصناعية العالمية وبالتالي فإن ما يحدث في كبرى اقتصاديات العالم سيؤثر حتما على باقي الاقتصاديات خاصة الناشئة منها (زهرة ودحمان، 2020، صفحة 430)، أي أن الأزمة الاقتصادية نتجت عن الانتقال الدولي للأزمات المالية (صدمة مشتركة). هذا بالإضافة إلى أن الإجراءات الاحترازية التي قامت بها دول العالم للحد من انتشار الفيروس أدت هي كذلك إلى توقف الأنشطة وظهور صدمات اقتصادية مستقلة في كل دولة على حدة (صديقي، شمس الدين، 2020، ص 4).

وهناك ثلاثة قنوات رئيسية ساهمت في انتقال الصدمة الاقتصادية عبر العالم (عبداللطيف،2020،ص 4):

- توقف الإنتاج وبالتالي تأثر المعروض العالمي، حيث ضرب الفيروس مركز الإنتاج العالمي في شرق آسيا، الولايات المتحدة الأمريكي وألمانيا.
- تعطل سلاسل التوريد العالمية، فتوقف الإنتاج في الدولة المصدرة يؤثر بشكل أساسي على الصناعات المعتمدة على هذه المدخلات في الدول الأخرى.
- تراجع حجم الطلب العالمي بسبب حالات الركود الاقتصادي وكذلك التجارة العالمية.

2. تأثير أزمة كورونا على الاقتصاد الجزائري:

كان لجائحة كورونا " Covid-19" تأثير سلبي عميق على الاقتصاد الجزائري بسبب تأثر القطاعات الحيوية بالغلق العام الكلي أو الجزئي بالتوازي مع التراجع القياسي في أسعار النفط المسجلة خلال النصف الأول من سنة 2020، وفي ظل هذه التطورات واجهت الجزائر تحديات متعددة الأبعاد أدت إلى انخفاض مستويات النشاط في القطاعات النفطية وغير النفطية على حد السواء، ويمكن إيجازها على النحو التالي:

3. انعكاس الأزمة على قطاع التجارة الخارجية:

نتيجة لسياسة الإغلاق تطبيقا لإجراءات الحجر الصحي تراجعت مستويات النشاط الاقتصادي الأمر الذي انعكس سلبا على الميزان التجاري، حيث تراجعت صادرات السلع والخدمات إلى أدنى مستوى لها لتبلغ 26 مليار دولار سنة 2020، كما تراجعت الواردات إلى 41 مليار دولار حيث اقتصرت بشكل كبير على الغذاء والدواء لتأمين حاجيات السكان أثناء الحجر الصحي.

الشكل 07: صادرات وواردات السلع والخدمات.

المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2020.

4. انعكاس الأزمة على النمو :

عرف الاقتصاد الجزائري انخفاضا في حجم الناتج الداخلي الخام بنسبة فاقت 10.4**%**، خلال الثلاثي الثاني من سنة 2020 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019 **(ONS، 2020)**.

ألقى هذا التراجع في الناتج الداخلي الخام بظلاله على مختلف القطاعات الاقتصادية والتي بدورها تراجع مستوى نشاطها بسبب قيود وتداعيات جائحة "كورونا"، التي أضرت بشركات القطاع العام والتي أحالت نصف القوة العاملة على إجازة إجبارية مع ضمان أجورهم ومستحقاتهم المالية، حيث شهد الإنتاج الصناعي للقطاع العام تراجع بـ 8%، مقابل ارتفاع بـ 2.7 % في 2019 (ONS، 2020)

و من أهم القطاعات المتأثرة من هذه الأزمة نجد:

- قطاع الطاقة وبالتحديد شركة سوناطراك، إذ قلصت استثماراتها إلى النصف أي من 14 مليار دولار سنة 2019 الى 7 مليار دولار سنة 2020، كما أن مدا خيل الشركة تراجعت بواقع 10 مليار دولار، حيث انخفضت من 33 مليار دولار سنة 2019 إلى 23 مليار دولار 2020، كما أن صادرات سوناطراك تراجعت بنسبة 41٪ بنهاية سبتمبر 2020 مقارنة بنفس الفترة من 2019 حسب بيانات وزارة الطاقة.

- و بدورها سجلت شركة نفطال خسائر بلغت 333 مليون دولار (41 مليار دينار).
- شركة سونلغاز هي الأخرى تأثرت من جائحة كورونا، مسجلة خسائر فاقت 157 مليون دولار (18.7 مليار دينار).خلال الفترة ذاتها مقارنة بسنة 2019.
- قطاع النقل: بلغت خسائر النقل البحري والجوي الحكومي نحو370 مليون دولار.(العالم الاقتصادي، 2021)

5.انعكاس الأزمة على الإيرادات العامة والحساب الجاري الخارجي والاحتياطات الرسمية:

كانت لسياسة المالية العامة التوسعية المتبعة منذ عدة سنوات إلى زيادة مستويات العجز في الحساب الجاري الخارجي، رغم سياسة تقليص الواردات، وإلى ارتفاع كبير في الاحتياجات التمويلية التي تم تلبية الكثير منها عن طريق البنك المركزي، حيث اتسع العجز الموازني وعجز الحساب الخارجي سنة 2020، وانخفض الاحتياطي من النقد الأجنبي من 61.5 مليار دولار سنة 2019 إلى 44.6 مليار دولار سنة 2020. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2020)

ان استمرار مستويات عجز المالية العامة المرتفعة على المدى المتوسط سيؤدي الى احتياجات تمويلية غير مسبوقة، وسيستنفذ احتياطات الصرف ويسبب ارتفاع معدلات التضخم مما يهدد الاستقرار المالي ويسبب مخاطر على ميزانية بنك الجزائر، كما سيحد من قدرة البنوك التجارية على الإقراض لفائدة القطاعات الاقتصادية، مما سينعكس سلبا على النمو.

6. تأثير الأزمة على الاستثمار الأجنبي المباشر:

أثرت جائحة فيروس كورونا على معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على منطقة شمال أفريقيا العام الماضي، حيث سجلت انخفاضا بلغ 25%، وفق تقرير" الاستثمار العالمي لعام 2021"، وفي الجزائر انخفض معدل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 19 % ، وسجل تراجعا من مليار و382 مليون دولار عام 2019، إلى مليار و125 مليون دولار سنة 2020، و إن جزءا مهما من هذه الاستثمارات هي في قطاع الموارد الطبيعية. (الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2021)

7. تأثير الأزمة على سوق الشغل :

كان لازمة كوفيد-19 تداعيات كبيرة على سوق الشغل في العالم بشكل عام وفي الجزائر على وجه الخصوص، حيث خلصت دراسة قامت بها Evidancia Business Academy، شملت الدراسة 250 مؤسسة وطنية صغيرة ومتوسطة، حيث أن 22% منها قاموا على الأقل بتسريح نصف موظفيهم وتراجع رقم أعمالهم بـ 60%، كما نخفض الطلب على منتجاتهم بنسبة تتراوح بين 30-70% (سمان وسيلة،2021).

وكانت القطاعات الأكثر تضررا هي النقل، السياحة والمطاعم، الفنادق، وكالات السفر، الحرف اليدوية، دور الحضانة، وغيرها. ولا زالت تعاني اغلب هذه المؤسسات صعوبات من حيث السيولة وتأمين الرواتب وثلاثة

أرباعها لا تستطيع الصمود إن لم يتم دعمها، وقدرت خسائر قطاع السياحة والفنادق ووكالات الأسفار نتيجة تعليق الرحلات الدولية بنحو 27 مليار دينار جزائري شهريا. (سمان وسيلة،2021)

2-2- التحولات الإقليمية:

تعرضت العديد من الدول العربية منذ مطلع 2011 إلى تحولات سياسية نتج عنها اضطرابات أمنية كان لها تداعيات كبيرة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتلك الدول، كما تأثرت دول أخرى نتيجة هذه الأوضاع المستجدة بحكم قربها الجغرافي وعمقها الاستراتيجي، ومنها الجزائر الدولة الإقليمية على الصعيد الإفريقي والمحورية على الصعيد العربي التي لم تكن في منأى عن هذه التداعيات التي تتمثل فيما يلي:

1.2.2 أزمات دول الجوار وتأثيراتها :

تشير مصادر دولية إلى أن التكاليف الاقتصادية الناجمة عن الصراعات والتوترات الإقليمية التي شهدتها كل من مصر وتونس واليمن وليبيا وصلت لغاية 35 مليار دولار على أقل تقدير(worldbank,2015) على أن هذه الأرقام تمثل بعض جوانب الخسائر التي تم تكبدها ولا تشملها كلها. ويكفي أن نشير إلى الخسائر الناجمة عن التراجع النشاط التجاري في كل من سورية والعراق عام 2014 بما لا يقل عن 23 % و28% على التوالي. و في تقرير للمنتدى الاستراتيجي العربي أشار إلى أن تكلفة الصراعات التي يشهدها العالم العربي بلغت إجمالا ما قيمته 833.7 مليار دولار (الشكل 08)، حيث خسرت أسواق الأسهم لوحدها ما يقارب 35 مليار دولار، كما أن خسائر البنى التحتية بلغت 461 مليار دولار، وقاربت خسائر الناتج المحلي الإجمالي 289 مليار دولار، وبلغت تكلفة اللاجئين 48.7 مليار دولار.

الى جانب الخسائر المادية خلفت الأوضاع الراهنة في العالم العربي خسائر بشرية بلغت 1.34 مليون بين قتيل وجريح كما شردت ما يناهز 14.389 مليون شخص. (المنتدى الاستراتيجي العربي، 2015).

الشكل 08: تكاليف المخاطر الأمنية في دول التحول

المصدر: تقرير المنتدى الاستراتيجي العربي، 2015.

أما على الصعيد الإفريقي كان للصراع في مالي وليبيا تداعيات كبيرة أدت إلى فوضى انتشار السلاح واستحداث العصابات التي تنشط في إطار الجريمة المنظمة العابرة للحدود للاتجار بالسلاح بطرق غير شرعية،

وحسب تقارير دولية أصبحت ليبيا منذ 2011 نقطة ساخنة لبيع الأسلحة غير شرعية على الشبكة العنكبوتية كما أن هذه الأسلحة المعروضة للبيع تتواجد في 26 دولة (بوعلام، 2018، صفحة 50)، وهذا ما يجعل الجزائر أمام تحدي كبير يتمثل في ضرورة ضبط ومراقبة حدودها في ظل هشاشة الدولة في كل من ليبيا ومالي.

3.2.2 الهجرة غير الشرعية:

تأثرت الجزائر كثيرا من حالة عدم الاستقرار الذي ضرب دول الجوار نتيجة انهيار أنظمتها السياسية واندلاع النزاعات المسلحة فيها على غرار ليبيا ومالي، وسوريا وذلك بسب نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين إليها، كون للجزائر موقع استراتيجي (حدود مع النيجر فاقت 1300 كم، مالي 1280كم، المغرب 1523، الصحراء الغربية 143كم، موريتانيا 520كم) يؤهلها لان تكون مركز عبور نحو أوروبا، وتدفق على الجزائر أعداد هائلة من المهاجرين غير شرعيين تسللوا عبر الحدود مرورا بالولايات الجنوبية والغربية مما شكل تهديدا صريحا لأمنها القومي، خاصة انه رافق هذه الهجرة غير الشرعية تنامي تهريب المخدرات والتنقيب على الذهب وتفشي للجريمة المنظمة والتزوير والقتل والسرقة.

وحسب تقارير دولية تشير وصول أكثر من 16792 لاجئ إفريقي إلى الجزائر بطرق غير شرعية خلال 2015 منهم 5588 لاجئا ماليا، ووفق تحقيق أجرته اللجنة الدولية للتضامن مع الشعوب على المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر، شمل 2000 مهاجر غير شرعي وجد أن 40% اعتبروا الجزائر وجهتم النهائية و40% اعتبروها نقطة عبور إلى أوروبا، 20 % مواقف متنوعة. (بوخوش، 2018، صفحة 295).

و من الناحية الاقتصادية هناك اثأر سلبية للهجرة غير الشرعية على الاقتصاد الجزائري، والمتمثلة في تفشي ظاهرة البطالة في المجتمع نتيجة منافسة اليد العاملة الإفريقية الرخيصة لليد العاملة المحلية في الكثير من القطاعات خاصة في قطاع البناء والتشييد، الأمر الذي اخل بسوق العمل.

3- الاستراتيجيات المتبعة لمواجهة مختلف التحديات:

يعاني اقتصاد الجزائر منذ عقود، من تبعية مفرطة لعائدات المحروقات (نفط وغاز) إذ تمثل 93 ٪ من مدا خيل البلاد من النقد الأجنبي، وخلال سنة 2020 عاشت الجزائر أزمة مركبة مرتبطة بانتشار فيروس كورونا وتبعاتها الاقتصادية محليا ودوليا، إلى جانب انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، بشكل خنق اقتصاد البلاد.

3-1- إدارة الأزمة المركبة لانخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا:

تدرك الحكومة أهمية وضع خارطة طريق اقتصادية لتحقيق التعافي وذلك عبر ضمان كفاية الموارد المتاحة للنظم الصحية ،و توفير السيولة للشركات المتضررة بشدة، وتوجيه برامج دعم الفئات المستحقة، والإبقاء على فرص العمل المتوفرة، والحفاظ على استدامة المؤشرات الاقتصادية الكلية. (الصبيح، 2020، صفحة 5)

ومن اجل تخفيف اثر صدمة أسعار النفط على النمو الاقتصادي تم استخدام الهوامش الوقائية أو التمويل المتاح وتجنب التخفيضات الحادة في الإنفاق الحكومي، غير أن سرعة نفاذ هذه الهوامش الوقائية حثها على البدء في ضبط أوضاع المالية العامة من خلال اتخاذ خطوات مهمة نحو إصلاح تسعيرة الوقود والمرافق بزيادة تعريفة الكهرباء ورفع بعض الضرائب.

وتحت ضغط الأزمة المزدوجة اضطرت الحكومة إلى تقليص الإنفاق الحكومي بواقع 50 %، وتجميد عديد المشاريع، كما أقرت الحكومة الجزائرية أيضا قانون مالية تكميلي بإجراءات تقشفية، لمواجهة تبعات انتشار جائحة كورونا وتهاوي أسعار النفط في السوق الدولية. وبموجب قانون "المالية التكميلي" الذي اتخذ طابعا تقشفيا، تم تطبيق زيادات على أسعار البنزين بـ 3 دنانير للتر الواحد، والديزل بواقع 5 دنانير للتر الواحد، كما تم تخفيض قيمة السعر المرجعي لبرميل النفط المعتمد في إعداد قانون المالية، من 50 إلى 30 دولارا للبرميل، بعد انهيار أسعار الخام، خاصة في أبريل/ نيسان الماضي لأدنى مستوى في 22 عاما.

وتضمن قانون المالية زيادة في النفقات العامة بنسبة 10٪، لتسجل نحو 8113 مليار دينار فيما قدرت الإيرادات بنحو 5413 مليار دينار تمثل منها الجباية البترولية ما يقارب 43٪ ومن المتوقع أن يرتفع عجز الميزانية لعام 2021، ما قيمته 2700 مليار دينار (22 مليار دولار) أي ما نسبته 13،5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز بلغ 2380 مليار دينار في عام 2020 أي ما نسبته 13٪ من الناتج المحلي الإجمالي (صندوق النقد العربي، 2021)، كما ستسجل سنة 2022 اكبر عجز إذ من المتوقع أن يبلغ 33 مليار دولار في ظل توجه الحكومة نحو مراجعة سياسة الدعم وتحرير الأسعار، وبغية تحسين القوة الشرائية للمواطن تضمن قانون المالية لسنة 2022 مراجعة الضريبة المباشرة على الدخل (IRG)، حيث ستسمح بتخفيف الضغط على الأسر والأجور المتوسطة وتحسين مردودية الإيرادات الضريبية في ظل عدم قدرة الحكومة على رفع الأجور نتيجة استمرار ارتفاع مستويات عجز المالية العامة، كما يقترح نص قانون لأول مرة تأسيس منحة للبطالة.

و في سياق احتواء تداعيات أزمة كوفيد-19- كثفت السلطات العمومية حملتها للتلقيح ضد الفيروس منذ شهر جويلية 2021، حيث بلغ عدد الملقحين 5.3 مليون مواطن أي ما نسبته 12 % من مجموع السكان.

ومن جهة أخرى خفض بنك الجزائر سعر الفائدة الرئيسية من 3.25% إلى 3% وخفض الحد الأدنى لنسبة احتياطي البنوك من 8% إلى 6% إلى جانب تخفيف نسب إيفاء الديون والسيولة، كما تم منح البنوك إمكانية تأجيل سداد القروض وإعادة جدولة الديون ومنح قروض إضافية للعملاء حتى عندما تم تأجيل القروض الحالية أو إعادة جدولتها، ومددت المواعيد النهائية لمدفوعات ضرائب الشركات والاستهلاك والأفراد (باستثناء الشركات الكبيرة) وتعليق الضريبة الجديدة المفروضة على الأرباح المحتجزة، كما تم إقرار مخصصات للجزائريين الذين فقدوا وظائفهم بسبب الأزمة وتحويلات للأسر الفقيرة ومكافآت للعاملين في مجال الرعاية الصحية.

3-2- إقرار مخطط للإنعاش الاقتصادي (2020-2024):

بهدف الحد من الأثر المباشر للجائحة، تبنت الجزائر مجموعة من السياسات على صعيد الصحة والمالية العامة والقطاع النقدي والمالي، حيث كان الاتجاه نحو التخفيف من اثر الصدمة على الأسر والشركات. كما تبنت الجزائر خطة من 3 محاور كبرى و20 بندا لإصلاح وإنعاش اقتصاد البلاد، المتضرر من ثنائية فيروس كورونا، وهبوط أسعار النفط.، جاء ذلك ضمن وثيقة خلال مؤتمر وطني للإنعاش الاقتصادي،حيث أن فحوى المخطط يقوم على تشخيص الوضع الاقتصادي للبلاد من خلال تقييم الاقتصاد الوطني للعشر سنوات الأخيرة (2009-2019)، كما أن المخطط يرتكز على محركات النمو الاقتصادي الجديدة والمتمثلة في: (الوزارة الاولى الجزائرية، 2021)

- التنمية الصناعية من خلال تثمين الموارد الطبيعية، ومراعاة الآثار البيئية وفق منطق التنمية المستدامة و المقاولاتية والاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تحسين مناخ الاستثمار ورفع التجريم عن فعل التسيير، وعدم التمييز بين القطاعين العام والخاص.
- ترقية أدوات التمويل الجديدة ورقمنه القطاعات لحوكمة اقتصادية جديدة.

وأن هناك أربع مجالات محتملة لتمويل المخطط وهي:

- تمويل الميزانية.
-التمويل النقدي والأسواق المالية.
-الشركات العمومية والخاصة.
-استحداث بنوك للتنمية.

ولتحقيق تغيير طويل المدى وتعزيز هذا المخطط، ينبغي على الدولة الجزائرية منح الأولوية للإصلاحات العميقة التي تعيد تأهيل الاقتصاد بعيدا عن الاعتماد المفرط على النفط والغاز، فلاقتصاد الجزائري حاليا يعتمد نموذج نمو مدفوعا بقطاع عام متضخم قيد بيئة الأعمال وتطوير القطاع الخاص، وفي مؤشر سهولة ممارسة الأعمال تحقق الجزائر نتائج رديئة وتتأخر كثيرا عن الدول المجاورة ب 20 إلى 25 نقطة، كما تعاني البلاد تقصيرا بشكل خاص من حيث القدرة على الوصول إلى الائتمان (المرتبة 181 من أصل 190 دولة) وتسجيل الملكية (المرتبة 165) وإطلاق الأعمال (المرتبة 152) (الزهور، 2020).

وتحد هذه القيود فرص مبادرات الأعمال واحتمالات صمود الشركات الناشئة، وهذان عنصران حاسمان في تطوير قطاع خاص مستدام قادر على استيعاب الأعداد الوافدة من خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، والمساهمة في النمو غير المرتبط بالغاز والنفط (الزهور، 2020).

إن انتقال الجزائر إلى نموذج نمو جديد يتطلب إصلاحات جوهرية لتعزيز الشفافية وحوكمة المؤسسات القانونية والمالية والنقدية في كل القطاع العام وتقليص حواجز الولوج للقطاع الرسمي، لاسيما إن هناك جهود من السلطات العمومية لتقليص القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر ومخططها لعصرنه الإطار القانوني للاستثمار والمنافسة وتخفيف الأعباء الإدارية للحد من الفساد، مما سيعمل على تنويع الاقتصاد وتقليل اعتماده على المحروقات ويعزز من استثمارات القطاع الخاص وخلق فرص الشغل.

و في هذا السياق جاء قانون المالية 2022 يقترح العديد من الإجراءات تهدف لحماية الإنتاج الوطني، ودعم الاستثمار، ويتوقع مشروع القانون نسبة نمو بـ 3.3% خلال العام المقبل مع نمو في حجم الناتج المحلي الخام خارج المحروقات بنسبة 3.7% قبل أن يصل إلى 3.81% في سنة 2023، ويتوقع أن تصل صادرات المحروقات 27.9 مليار دولار مقابل حجم إجمالي للواردات بـ 31.8 مليار دولار في العام المقبل.(وزارة المالية، 2021)

3-3- إصلاح المالية العامة:

على صعيد الأوضاع المالية كان لاستخدام السياسات المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية أثر بالغ الأهمية في التخفيف من حدة التداعيات الناتجة عن جائحة كورونا على العديد من الأفراد والشركات وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والفقراء ومحدودي الدخل، والعاملين في القطاع غير الرسمي، والقطاعات الاقتصادية المتأثرة بشكل أكبر من الجائحة مثل قطاعات النقل والمواصلات والفندقة والسياحة وتجار الجملة والتجزئة.

وتواجه أوضاع الميزانية العامة في الجزائر عدد من التحديات في ظل التوقعات بانخفاض الأسعار العالمية للنفط والغاز، التي تعتبرا موردا رئيسيا للخزينة العمومية إذ تشكل ما نسبته 43٪ من إجمالي الإيرادات العامة، كما يتسم هيكل النفقات العامة بالجمود في ظل استحواذ بندي الأجور والإعانات على نحو نصف الميزانية، مما يستدعى الحاجة إلى ضبط مالي قوي وإصلاحات هيكلية حقيقية للحفاظ على الهوامش المالية الوقائية وتعزيز النمو الاقتصادي. وبغية احتواء مختلف التحديات وتشجيع القطاع الخاص وضمان استدامة واستقرار مالي وبناء اقتصاد متنوع، تضمن قانون المالية لسنة 2021 العديد من الإصلاحات شملت ما يلي: (صندوق النقد العربي، 2021)

8. إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي (التخلي عن إلزام المستثمر الأجنبي من الشراكة مع طرف محلي باستثناء قطاعات استيراد المواد الأولية والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها).
9. تشجيع الشركات التي تقوم بتصدير السلع والخدمات وتوفير النقد الأجنبي من خلال إعفائها بشكل دائم من الضريبة على الدخل.
10. منح مزايا ضريبية لتحفيز حاضنات الأعمال، من خلال مختلف الإعفاءات الضريبة وإعفاء التكوين الرأسمالي لها من الضريبة على القيمة المضافة.
11. تشجيع الشركات على إدراج أسهمها في البورصة عير إعفائها من ضريبة الشركات لمدة خمس سنوات.
12. إصلاح سياسة الدعم من خلال العمل على تحويله من الدعم العام للأسعار إلى الدعم الموجه للفئات الهشة.

على الرغم من الحاجة إلى تبني سياسة مالية توسعية لدعم التعافي الاقتصادي، سوف يتعين على الجزائر تسريع وتيرة ترشيد الإنفاق العام مع التركيز على التدخلات الانتقائية للإنفاق الداعمة للنمو الاقتصادي من خلال

دعم مستويات البنية الأساسية وتشجيع القطاع الخاص، كما يتعين العمل على ترشيد الإنفاق الجاري خاصة فيما يتعلق بالإنفاق على الأجور والمرتبات، كما يتوجب إصلاح نظام الدعم وترشيده من خلال توجيهه للفئات المستحقة.

كما يعول على الامتيازات الضريبة في خلق النشاط والتحفيز الاقتصادي، كما أن رقمنه قطاع المالية العامة ستلعب دورا مهما في زيادة مستويات القاعدة الضريبة والتحصيل الضريبي، ومن المتوقع أن تؤدي كذلك رقمنه قطاع التجارة والجمارك دورا بناءا في إرساء قواعد الشفافية في إدارة القطاع الخارجي، مما سيساهم في تخفيف وتقليص فاتورة الاستيراد وبالتالي الحفاظ على الاحتياطات الرسمية في ظل تآكلها نتيجة تراجع الجباية البترولية.

جدول رقم 01: إصلاحات المالية العامة خلال أفاق التوقع: الجزائر

13. إصلاحات الإيرادات العامة	14. تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي لزيادة الحصيلة الضريبية
15. إصلاحات الإنفاق العام	16. حوكمة الميزانية (سياسة ترشيد النفقات) 17. تأطير عملية الاستيراد بجملة من القوانين 18. الانتقال بطريقة سلسة من الدعم العام للأسعار والخدمات إلى الدعم الموجه للفئات الهشة. 19. خفض الإنفاق على استيراد المواد الكمالية لمواجهة المصاريف الحكومية. 20. وضع تدابير جمركية جديدة بهدف وضع حد لتهريب العملة للحفاظ على احتياطي الصرف. 21. الإسراع في وتيرة رقمنه قطاع التجارة والجمارك بتأطير عملية الاستيراد بطريقة شفافة.
22. إصلاحات إدارة الدين العام	23. إيجاد مصادر تمويل بديلة للاقتصاد مثل إصدار الصكوك وتطوير سوق الأسهم والسندات بإعادة إحياء (بورصة الجزائر وفق قواعد جديدة) 24. تطوير وتنشيط سوق السندات

المصدر: صندوق النقد العربي، أفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثالث عشر، ابريل 2021.

3-4 التحول الرقمي:

يعد التحّول الرقمي أحد الأهداف الإنمائية الرئيسية للجزائر قبل تفشي الجائحة، وعنصرا أساسيا الآن في تعافي البلاد، حيث إن الحصول على الخدمات المالية بأسعار ميسورة هو أمر بالغ الأهمية للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وتوفّر القدرة على التكيف مع الأزمات كما أنه يمهد الطريق للشمول المالي وخاصة للنساء. ففي الجزائر اليوم، لا يزال 57٪ من البالغين و71٪ من النساء يفتقرون إلى إمكانية الحصول حتى على حسابات المعاملات الأساسية لإرسال المدفوعات وتلقيها بمزيد من الأمان والكفاءة، ونتيجة لذلك فإنهم يُحرمون من الحصول على خدمات مالية أوسع نطاقاً مثل الادخار والتأمين والائتمان، فلدى الخدمات المالية الرقمية، التي تعززها التكنولوجيا المالية فضلا عن مزيد من مقدمي الخدمات المالية التقليدية، القدرة على خفض التكاليف وزيادة السرعة والأمان والشفافية وتمكين الخدمات المالية الأكثر أماناً .

تسمح المدفوعات الرقمية للمستهلك بتحويل الأموال أو دفع الفواتير أو دفع ثمن السلع والخدمات من منزله أو في السوق أو المتجر. وقد زادت جائحة كورونا من هذه المنافع: فهي تخفض بشكل كبير من الحاجة إلى الاتصال المادي في المعاملات التجارية والمالية، مما يبقي الشركات المحلية مفتوحة أثناء الإغلاق الاقتصادي.

تتيح الخدمات المالية الرقمية سبلاً سريعة آمنة للحكومات للوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً من خلال التحويلات الاجتماعية وغيرها من المساعدات المالية، لاسيما عندما تكون وسائل النقل والتنقل غير آمنة أو محدودة.

و وفقا لقاعدة بيانات البنك الدولي عن أسعار التحويلات في العالم، يبلغ متوسط التكلفة العالمية لإرسال التحويلات النقدية 6.8%؛ لكن المعاملات الرقمية ستخفض التكلفة إلى 3.3٪. واستناداً إلى **بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex**، فإن ملايين الجزائريين لديهم حساب مصرفي، ومع ذلك، فإنهم ما زالوا يستخدمون وسائل مثل خدمات خارج الحساب لإرسال التحويلات المحلية أو تلقيها. ولذلك، فإن زيادة أموال التحويلات المتاحة للمستفيدين من التحويلات والتشجيع على استخدام القنوات الرقمية أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ويمكن أن تساعد الخدمات المالية الرقمية الشركات على معالجة مشاكل السيولة، وتمكينها من التفاعل مع مقدمي الخدمات المالية، والسحب من خطوط الائتمان القائمة دون تأخير أو تعطيل، والحصول على تمويل بديل يمكن أن يعوض عن نقص السيولة في القنوات المالية التقليدية.

وفي حين حققت الجزائر تقدما في تعزيز ابتكارات التكنولوجيا المالية وتطوير الخدمات المالية الرقمية، يمكن بذل المزيد من الجهد لزيادة الوعي بمنافعها وتحفيز نموها. ومن خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، ستعزز الجزائر النشاط الاقتصادي وتسهل الحياة اليومية للأفراد، مما يسمح لهم بزيادة أصولهم أو ضخ استثمارات إنتاجية.

خاتمة:

تزداد التحديات الاقتصادية التي تواجه الجزائر في المرحلة الراهنة والتي تتخذ عدة صور ذات أهمية بالغة ومنها التحولات التي تعصف بالمنطقة سواء العربية أو الإفريقية تتمثل في غياب السياسات الاقتصادية ذات الكفاءة التي تسمح بتحقيق الحد الأدنى من النمو الاقتصادي والتنمية، وتنويع الموارد والمشاركة بفاعلية في التجارة الدولية، وإدخال إصلاحات عميقة على المؤسسات والمنظمات ذات الصلة بالقطاعات الاقتصادية الهامة التي تعمل على خلق قطاعات بديلة للمحروقات وتطوير البيئة التنافسية وتحسين مناخ الأعمال، هذه الأدوات تتفاعل في اتجاه تحقيق فكرة الأمن الاقتصادي الذي أصبح العامل الحاسم في استقرار الدول داخليا من خلال قدرة مؤسسات الدولة المختلفة على حماية وتأمين المصالح الاقتصادية الحيوية وتوفير سبل التقدم والرفاهية للمواطن.

النتائج :

- كشفت مختلف الأزمات (انخفاض أسعار النفط، COVID19) مواطن هشاشة اقتصاد الجزائري نتيجة الاختلالات الاقتصادية الكلية والمسجلة منذ فترة بعيدة والتي ضيقت هامش المناورة لأصحاب القرار،
- إن هدف تحقيق الأمن الغذائي يمكن اعتباره في طليعة التحديات الخطيرة التي تواجه الجزائر في ظل الزيادة المطردة في الطلب على الغذاء نتيجة زيادة معدلات النمو السكاني وعجز الطاقات الإنتاجية الزراعية عن مواجهة الاحتياجات الاستهلاكية للمواطن.
- إن تحقيق الأمن القومي مرتبط بمدى تحقيق امن اقتصادي يساهم في فك التبعية الاقتصادية للخارج وتحرير الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات من خلال استغلال مختلف الموارد لتحقيق اكتفاء ذاتي وطني وتصدير الفائض للخارج.
- لا تزال إستراتجية التنويع الاقتصادي تراوح مكانها ولم تستطع الحكومات المتعاقبة منذ أزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986 من إيجاد رؤية واضحة تتم من خلالها تجسيد هذه الإستراتجية.
- فشل البرامج التنموية خلال العشرين سنة الماضية في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وبناء اقتصاد وطني قادر على خلق الثروة.

التوصيات:

وعليه لكل ما سبق ولمواجهة مختلف التحديات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري وفي سبيل تحقيق أساسيات الأمن الاقتصادي لابد من الإشارة إلى ما يلي:

- يجب صياغة خريطة طريق وطنية لتعزيز الأمن البيئي والغذائي والاقتصادي وذلك من خلال إطلاق هيئة مشتركة لترقب الأزمات ومواكبتها.
- خلق استثمارات منتجة وتحسين مناخ الأعمال وإزالة العقبات أمام مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.بما يساهم في تنويع هيكل الاقتصاد الوطني وزيادة الشفافية ومكافحة الفساد.

- لابد أن يلعب النفط دورا جديدا يساهم في انتقال الاقتصاد الوطني من الحالة الريعية إلى أفاق اقتصادية تتسم بالإنتاجية والعدالة الاجتماعية والتنمية مما يعزز من الأمن الاقتصادي الجزائري،
- يجب حسن إدارة الثروات الطبيعية بحكمة والتحكم في استخداماتها بما يحفظ ديمومتها لأطول فترة ممكنة، كما يجب حسن إدارة عوائدها عبر الاستثمار في المشاريع التنموية وفي تطوير النظم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية فالاستثمار في الإنسان يعتبر صمام أمان الأمن الاقتصادي لما يلعبه الرأس المال الفكري في تطور الأمم.
- وضع إستراتيجية زراعية تستهدف استغلال مختلف الإمكانيات المتاحة في الوطن من اجل تحقيق أمنه الغذائي.
- من الضروري تطوير البني التحتية والتشريعية للتجارة الالكترونية التي تمثل بوابة العبور إلى المستقبل في ظل ارتفاع عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر.
- ضرورة الرفع من مستوى مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وفق رؤية إستشرافية للتنويع الاقتصادي والقدرة التنافسية في الأسواق الوطنية والإقليمية والرفع من الصادرات وإحلال الواردات.

قائمة المراجع:

- المنتدى الاستراتيجي العربي. (2015). *تكلفة الربيع العربي*. الامارات العربية المتحدة.
- الوزارة الاولى الجزائرية. (2020). مخطط الانعاش الاقتصادي (2020-2024).

www.facebook.com/pm.gov.dz/photos/a.175533116324067/875988332945205/?type=

- بوعلام برزيق. (2018). تنامي التجارة غير شرعية للاسلحة الخفيفة في افريقيا. مجلة الجيش ، 654 (50).
- المنتدى الاستراتيجي العربي. (2015). *تكلفة الربيع العربي*. الامارات العربية المتحدة.
- الوزارة الاولى الجزائرية. (2020). مخطط الانعاش الاقتصادي (2020-2024).

www.facebook.com/pm.gov.dz/photos/a.175533116324067/875988332945205/?type=

- ستيتي الزازية. (2011). الثروة البترولية والامن الاقتصادي العربي. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- سعد حافظ. (2001). محددات الامن الاقتصادي العربي. *المؤتمر العلمي الرابع لاتحاد الاقتصاديين العرب*، دمشق.

- سعيد عبي حسن. (2007). التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الامن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية. *تقنية المعلومات و الامن الوطني*، الرياض.
- سيد العزاوي. مفتاح الابواب المغلقة لفهم الامن واستراتيجياته، https://democraticac.de/?p=17041
- صبيحة بوخوش. (2018). الهجرة غير شرعية وتداعياتها على منطقة شمال افريقا الجزائر نموذجا. مجلة *الدراسات الافريقية وحوض النيل*. المركز العربي الديمقراطي. برلين.
- صندوق النقد العربي. (2021). *أفاق الاقتصاد العربي*. صندوق النقد العربي. ابوظبي.
- صفية صديقي، و التيجاني شمس الدين. (2020). التداعيات الاقتصادية لانتشار وباء فيروس كورونا المستجد Covid-19 على الاقتصاد العالمي. *الملتقة الافتراضي الأول حول: الفقر والتداعيات الاقتصادية لفيروس Covid-19*،(المسيلة: جامعة محمد بوضياف) الجزائر.
- عبد الله احمد الصبيح. (2020). الاقتصاد العربي في ظل الجائحة. *نشرة ضمان الاستثمار* (4). المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. الكويت.
- هاني عبد اللطيف. (2020). *آثار كورونا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- محسن العجمي بن عيسى. (2011). *الامن والتنمية*، الرياض. جامعة نايف الامنية.
- ياسمين ابو الزهور. على الجزائر منح الاولوبة للتغيير الاقتصادي في خضم جائحة كورونة والازمة السياسة. https://www.brookings.edu/ar/opinions/على-الجزائر-منح-الأولوية-للتغيير-الاق/# .
- *Global EconomicProspects*, worldbank,
- www.ilo.org/public/english/protection/ses/info/publ/economic_security.html